كلمة افتتاحية

سعادة السفيرة شهيرة حسن وهبي: نائب مدير إدارة الموارد المائية والإسكان والحد من مخاطر الكوارث ومنسقة آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث – جامعة الدول العربية – المنتدى العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث 9 نوفمبر 2021 الساعة

الجلسة الخاصة 5: "تعزيز الانخراط المجتمعي والمشاركة في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية"

السيد د. عماد عدلي المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)

السيدات والسادة الخبراء

يشرفني ان اخاطب جمعكم الكريم اليوم مثمنةً الدور الفعال الذي ظلت تلعبه الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في مجال الحد من مخاطر الكوارث والبيئة والتنمية في المنطقة العربية. وانتهز هذه الفرصة لأشيد بالتعاون المثمر بينها وبين الجامعة العربية، واتقدم لها باسم جامعة الدول العربية بالشكر والتقدير للدعوة للمشاركة في هذه الجلسة، متمنية الخروج منها بتوصيات لتعزيز الشراكات بين كافة أصحاب المصلحة والشركاء في الحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني.

إن الدول العربية تعاني خسائر فادحة من جراء ما تتعرض له من أخطار طبيعية وما يرتبط بها من مخاطر، كبدت الاقتصاد العربي نحو 22 مليار دولار ما بين 1970– 2010، وعلى الرغم من ضخامة هذا المبلغ، فهو لا يعكس الحجم الحقيقي لتلك التكاليف والخسائر. فغالبًا ما يتم الإبلاغ عن تكاليف الأضرار الناجمة عن 17% فقط من الكوارث، ونادرًا ما يتم رصد المعاناة التي تؤثر في سبل العيش.

وتتسم المنطقة العربية بخصوصية تعرضها لعدد من الكوارث المستجدة، ومنها الزيادة الواضحة في العواصف الترابية وتواترها خارج التوقيتات المعلومة لحدوثها، ومنها ايضاً الخطر الداهم والمخيف والخفي (ما يسمى الكارثة الزاحفة) وهي الجفاف وتداعياته على الامن الغذائي والمائي وسبل العيش. وللأسف لا يحظى الجفاف بالاهتمام الكافي على الصعيد الدولي، حيث لم يتم اعتماد معايير لقياس مخاطره حتى الان، وبالطبع يزيد تغير المناخ من تفاقم هذه الاوضاع.

وقد تجلى اهتمام المنطقة العربية بالحد من مخاطر الكوارث في إطار جامعة الدول العربية، وذلك من خلال القرارات التي اتخذها القادة العرب في قمة الظهران المنعقدة في ابريل 2018 باعتمادهم

للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030. وإجازتهم "لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث"، كمحفل لتنسيق السياسات العربية للحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يجعل المنطقة العربية في مكان متقدم من حيث انشاء الإطار المؤسسي الاقليمي للحد من مخاطر الكوارث واجازة خارطة الطريق لتنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية.

بناءً على ذلك، فقد أصبحت جامعة الدول العربية هي الجهة والمحفل الرسمي المنوط به التنسيق السياسي والفني والتقني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، تدعمها منظومتها المتكاملة، بكافة مكوناتها من مجالس وزارية قطاعية ومنظمات متخصصة، التي من أهمها "المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى" ومقره بالجزائر. وتتعاون الجامعة العربية ايضاً مع هيئات الامم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

إذن فقد تم بالفعل تعزيز منظومة الحوكمة على المستوى الإقليمي العربي، وهي تهدف لتحسين ادارة المخاطر والانتقال من الاستجابة الى الإنذار المبكر والاستعداد والتأهب للتصدي للمخاطر.

ادراكاً منها بان الحد من مخاطر الكوارث لا يتحقق الا ضمن عمل تشاركي يشمل كافة أصحاب المصلحة في المجتمع العربي فقد حرصت الجامعة العربية على ادماج المجتمع المدني في منظومة عملها. وسيقوم الدكتور فراج العجمي مدير إدارة المنظمات الغير حكومية بجامعة الدول العربية بتقديم شرح وافي لعملية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عمل جامعة الدول العربية.

بالنسبة لتعزيز الانخراط المجتمعي العربي ومشاركته في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث على كافة المستويات ومن كل القطاعات، فقد انعكس ذلك في النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث الذي نص على ان يكون اصحاب المصلحة والشركاء المكونين من: المجتمع المدني، العلماء الأكاديميين، البرلمانيين، الحكومات المحلية، القطاع الخاص، والاتحادات ذات الصلة، من الأعضاء الاصيلين في الآلية.

وتشارك الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في كافة اعمال آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، وتقدم لها دورياً تقرير حول جهودها في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. وهنا اود ان اذكر بقرار الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) عام 2019، بـ "اعداد إستراتيجية لعمل شبكة منظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية"، كأحد مخرجات ورشة العمل التشاورية

الإقليمية لشمال إفريقيا وغرب آسيا التي عقدتها رائد بالتعاون مع الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث GNDR، في يوليو 2019.

كما اود ان الفت الانتباه لمشروع هام ينفذه مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بتمويل مقدر من الحكومة اليابانية حول "التدخلات العاجلة لدعم قدرة المنظومة البيئية – الاجتماعية على مجابهة المخاطر الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والذي اقترح ان يتم الانخراط فيه، حيث يرتكز المشروع على التعاون الوثيق مع كافة الفرقاء المعنيين وأصحاب المصلحة لرفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية ودعم قدرتها على التصدي للمخاطر الطبيعية وذلك بالارتكاز على الخبرات المتميزة للحكومة اليابانية

وفي نفس الإطار، تنفّذ الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) مشروع "تعزيز المشاركة المجتمعية في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في خمسة بلدان عربية" والذي سيتم استعراضه خلال هذه الجلسة، حيث يهدف لتوطين خطط واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز على الخطط المحلية لعدد من المجتمعات المستهدفة. وهو ما يؤكد أن منظمات المجتمع المدني شريك أساسي بين أصحاب المصلحة في الحد من مخاطر الكوارث حيث ان التعاون والحوار واتباع النهج التشاركي أمور حتمية لبلوغ الغايات وتحقيق الأهداف.

ان كل هذه الجهود ما كانت لتتحقق دون الاعتماد على نهج الشراكة المدعومة بالعلم والتكنولوجيا بين أصحاب المصلحة، حيث تقوم هذه الشراكات بدعم آليات اتخاذ القرار وبالتالي من الممكن ان تؤدي إلى تغييرات داخل المؤسسات الحكومية من حيث السياسات العامة والتشريعات المرتبطة بها.

وهنا أؤمن على ضرورة ان يسعى المجتمع المدني العربي للاستفادة من التجارب الجيدة وتبادل الخبرات داخل الوطن العربي وخارجه وتوثيق الممارسات والمبادرات الوطنية والمحلية والطوعية والمجتمعية. واؤكد على ضرورة السعي للمشاركة في وضع سياسات وإجراءات الحد من المخاطر، ومن ضمنها التعافي والبناء بشكل أفضل بعد الكارثة. وان يكون جزءاً اصيلاً من المنتديات الوطنية والمحلية عابرة للقطاعات لإدارة مخاطر الكوارث، وان يسعى للعب دور رئيسي في مناقشة وضع آلية مراقبة الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية في ضوء أهداف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي.

واختم بالقول انه من الممكن اعتبار الفقر، والتدهور البيئي، والتطور العمراني السريع، وضعف الحوكمة بصفة عامة، وضعف حوكمة المخاطر تحديداً، من محركات مخاطر الكوارث الرئيسية التي تستوجب التفاعل معها. وللمجتمع المدني دور أساسي في هذا التفاعل حيث لديه القدرة على دمج كافة شرائح

المجتمع خاصة الشباب، وتفعيل دور المرأة وكل أفراد وهيئات المجتمع للاستفادة من الطاقات والمبادرات الغير حكومية، وكذلك دعم اتخاذ القرار، ورفع الوعي العام، خاصة فيما يلي استحداث وتجديد القوانين المحلية والوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، وكذلك استخدام العلم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث بغرض المساهمة في التحكم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر وبناء المرونة والقدرة على الصمود والتصدي لمخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

ويتحقق ذلك من خلال فهم مخاطر الكوارث والتعريف بها وبناء قدرات الشباب والمجتمعات المحلية، وهو دور تستطيع شبكات المجتمع المدني الاضطلاع به بيسر من خلال منسوبيها على مستوى الدول العربية ككل وعلى المستوى الوطني في كل دولة عربية.

كل هذا لا يتحقق الا بتوفير المزيد من الدعم المالي العالمي والإقليمي، وهو ما يجعلنا نجدد الدعوة للأمم المتحدة ولمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لإعطاء مؤسسات المجتمع المدني العربية الأولوية عند تخصيص الموارد وتقديم الدعم الفني لتعزيز قدراتها في مجال تعبئة الموارد على المستوى الوطني والدولي، وتدريب منسوبيها لتمكينهم من دعم المجتمعات العربية وتعزيز مرونتها وقدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث.

أشكركم لحسن الاستماع..